



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



لجنة الشؤون الدستورية والقانونية

الدورة السابعة عشرة بعد المائة

روما، 24-26 أكتوبر/تشرين الأول 2022

أنشطة فرع قانون التنمية - تقرير للإحاطة

أولاً - مقدمة

1- أوصت لجنة الشؤون الدستورية والقانونية (اللجنة) في دورتها التاسعة والتسعين، بمواصلة موافاتها بتقارير إحاطة عن الأنشطة التي يضطلع بها فرع قانون التنمية في دوراتها المقبلة.¹ وبتشجيع من توصيات اللجنة ودعمها المستمر، على النحو الذي صادق عليه المجلس،² يقدم فرع قانون التنمية هذا التقرير بشأن أنشطة محددة تم الاضطلاع بها منذ التقرير الأخير الذي رفعه إلى اللجنة.³

ثانياً - الأنشطة والنتائج⁴

ألف - أحدث المبادرات والمستجدات العامة

(1) الفاقد والمهدر من الأغذية

2- اضطلع فرع قانون التنمية بأنشطة عديدة لدعم تنفيذ مدونة السلوك الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية التي أيدتها المؤتمر في دورته الثانية والأربعين المنعقدة في عام 2021. فعلى المستوى القطري، قيم فرع قانون التنمية الأطر القانونية للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية وقدم توجيهات بشأنها في بلدان مختارة (أذربيجان، والبوسنة والهرسك، وقيرغيزستان، وبيرو، وطاجيكستان، وتركمانستان، وأوروغواي، وأوزبكستان). علاوة على ذلك، يدعم فرع قانون التنمية صياغة قانون إطارى بشأن الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية في جورجيا وبيرو. وسيصدر قريباً موجز قانوني بعنوان "البيئات القانونية التمكينية للوقاية من الفاقد والمهدر من الأغذية والحد منها" يلخص النهج التشريعية

¹ الفقرتان 28 و29 من الوثيقة CL 150/2؛ والفقرات 22 إلى 25 والفقرة 3 من الموجز، الوثيقة CL 165/12.

² الفقرة 28 من الوثيقة CL 165/REP.

³ الوثيقة CCLM 113/6.

⁴ تتوفر المراجع الكاملة لجميع المطبوعات في الملحق وكذلك على الرابط <https://www.fao.org/legal-services/library/generic/ar/>.

الرئيسية الهادفة إلى التصدي للفاقد والمهدر من الأغذية ويسلّط الضوء على أهمية مدونة السلوك الطوعية. وعلى المستوى الإقليمي، قدم فرع قانون التنمية المساعدة لبرلمان بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي في صياغة قانون نموذجي بشأن الفاقد والمهدر من الأغذية تم اعتماده في فبراير/شباط 2022، وأعدّ موجزًا قانونيًا موجّهًا إلى البرلمانين بشأن سنّ التشريعات بهدف منع الفاقد والمهدر من الأغذية والحدّ منهما (الرقم 10 من سلسلة تم إطلاقها في عام 2020). إضافة إلى ذلك، تم تقديم مساهمات فنية في المكونات القانونية للاستراتيجية الإقليمية لإدارة الفاقد في مرحلة ما بعد الحصاد التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الدول الأعضاء الواقعة في منطقة القرن الأفريقي، ووادي النيل، والبحيرات الكبرى الأفريقية).

(2) تعميم المساواة بين الجنسين والتدابير الخاصة المؤقتة

3- تماشياً مع سياسة منظمة الأغذية والزراعة بشأن المساواة بين الجنسين للفترة 2020-2030، عمل فرع قانون التنمية على إعداد دليل قانوني بشأن تعميم المساواة بين الجنسين في مجالات مختلفة من قطاع الأغذية والزراعة. وعلاوة على ذلك، أصدر فرع قانون التنمية وثيقة قانونية بعنوان "تحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين في حيازة الأراضي والغابات ومصايد الأسماك - توسيع نطاق اعتماد التدابير الخاصة المؤقتة في الأطر القانونية الوطنية" تتضمن نظرة معمقة إلى كيفية تحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين في مجال حقوق الحيازة ضمن قطاعات محددة عبر اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة. وتهدف هذه الدراسة إلى مواصلة تشجيع الأعضاء على تطبيق أحكام المادة 4 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وستستكمل الوثيقة بموجز قانوني حول "سنّ التشريعات من أجل إحداث الأثر: استخدام تدابير خاصة مؤقتة في التشريع المتعلق بالأغذية والزراعة" يكون بمثابة أداة للدعوة من أجل تشجيع التشريعات التي تذهب إلى أبعد من مجرد مناهضة التمييز. وفي مبادرة ذات صلة، يجري تطوير قاعدة بيانات مواضيعية شاملة اسمها Gender Lex من شأنها أن تتيح إمكانية الوصول مجاناً إلى الصكوك القانونية الوطنية والدولية التي تدعم قدرة النساء والرجال على التمتع بحقوقهم وممارستها في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والأسرية.

4- يفتخر فرع قانون التنمية بالإبلاغ عن نجاح "المائدة المستديرة الرفيعة المستوى بشأن إدارة النظم الزراعية والغذائية المستدامة" التي عقدت في 15 يوليو/تموز 2022. وشارك في الحدث الذي نظمه وترأسه فرع قانون التنمية بالتعاون مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، كل من المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة ورؤساء وكالات وبرامج أخرى تابعة للأمم المتحدة، إضافة إلى عدد من الخبراء البارزين والمتخصصين من القطاعين العام والخاص. ونظرت المائدة المستديرة في مجمل عملية تطوير التشريعات، من مرحلة الصياغة إلى مرحلة الإنفاذ. وعقدت نقاشات حول مواضيع من قبيل الحلول المبتكرة لتحسين عملية سنّ القوانين، وكذلك التحديات والفرص في تنفيذ القوانين والامتثال لها وإنفاذها. وركّز الحدث بوجه خاص على تحديد مسارات مبتكرة لسدّ الفجوات القائمة حالياً على مستويي الامتثال والإنفاذ في مجالي التنمية المستدامة وحوكمة النظم الزراعية والغذائية، وأيضاً على دور الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة. ولقد تم اختيار المواضيع التي تناولها الحدث بعناية من أجل مواصلة إرشاد عملية وضع برنامج فرع قانون التنمية لتنفيذ التشريعات الوطنية والامتثال لها وإنفاذها، وهي مبادرة تم الإبلاغ عنها لدى الدورة الثالثة عشرة بعد المائة للجنة الشؤون الدستورية والقانونية.⁵

⁵ الوثيقة CCLM 113/6.

(3) يوم الأغذية العالمي لعام 2022 - محاضرة قانونية

5- من أجل البناء على "المائدة المستديرة الرفيعة المستوى بشأن إدارة النظم الزراعية والغذائية المستدامة" التي عقدت في 15 يوليو/تموز 2022، سيستضيف المستشار القانوني في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2022 محاضرة قانونية افتتاحية لمنظمة الأغذية والزراعة في إطار فعاليات يوم الأغذية العالمي لعام 2022. ويعتزم فرع قانون التنمية جعل المحاضرة القانونية حدثاً سنوياً منتظماً يجري فيه استكشاف المواضيع القانونية التي تتواءم مع محط تركيز يوم الأغذية العالمي لكل سنة. ويتمثل الهدف من سلسلة المحاضرات هذه في تسليط الضوء على القوانين - الدولية والوطنية - المتعلقة بالتغذية والأغذية والزراعة. ويتمثل أحد الأهداف المحددة في إتاحة منتدى لاستكشاف وجهات النظر القانونية الدولية التي تتجاوز نطاق القوانين المتعلقة بالأغذية والزراعة، والتي تخص المسائل المدرجة ضمن اختصاصات منظمة الأغذية والزراعة.

باء- التقدم المحرز في المبادرات الأخرى

(4) تطوير الأطر القانونية والتنظيمية

6- يواصل فرع قانون التنمية الاضطلاع بمسؤولياته في تنفيذ الولاية الدستورية لمنظمة الأغذية والزراعة المتمثلة في تقديم المساعدة الفنية في مجال الشؤون التشريعية إلى الأعضاء فيها، بناءً على طلبهم وبالتعاون الوثيق مع الوحدات الفنية والمكاتب الميدانية ذات الصلة.

7- وتم تقديم المساعدة لتطوير أو مراجعة الأطر القانونية والصياغة التشريعية في مجموعة واسعة من المجالات: الصحة النباتية، وإدارة مبيدات الآفات والأسمدة، وسلامة الأعلاف وجودتها (ناميبيا)؛ وإدارة الغابات (سيشيل)؛ والبنود (موزامبيق)؛ وصون الموارد السمكية واستخدامها المستدام ومكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (إريتريا، وفيجي، وغانا، وكينيا، والصومال، وسري لانكا، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، من جملة بلدان أخرى)؛ ووسم معدات الصيد (كوستاريكا، وإندونيسيا، وكينيا)؛ ومصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية المستدامة (غيانا)؛ وتسجيل الأراضي والممتلكات العقارية (أوزبكستان)؛ وحقوق الأراضي (ليبيريا)؛ والسيادة الغذائية والأمن الغذائي والتغذية (كوبا)؛ والسيادة الغذائية والتوسيم التغذوي (بنما).

8- وأجريت سلسلة من التقييمات القانونية التمهيدية للأطر القانونية والمؤسسية القائمة في البلدان الأعضاء الواقعة في وسط أفريقيا وغربها. وتشمل الأمثلة على ذلك تقييمًا للأطر القانونية ولأطر السياسات المتعلقة بحوكمة حيازة الأراضي وآليات فضّ النزاعات (غامبيا)؛ وتقييمًا للأطر القانونية والمؤسسية التي تحكم مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية (السنغال، وكوت ديفوار، وكابو فيردي)؛ وتحليلًا للأطر القانونية والمؤسسية التي تحكم الغابات في سبعة بلدان كجزء من مشروع "التحوّل العالمي للغابات من أجل الناس والمناخ: التركيز على غرب أفريقيا"؛ وتحليلًا للصوصكوك القانونية ذات الصلة بإدارة الموارد الطبيعية من خلال برنامج *Fouta Djallon Massif*؛⁶ وتحليلًا للأطر التشريعية والتنظيمية لحوكمة الأراضي الرعوية والموارد المائية في بلدان مختارة في غرب أفريقيا.

⁶ <https://digitallibrary.un.org/record/15356?ln=ar>

9- علاوة على ذلك، دعم فرع قانون التنمية وضع إطار تنظيمي منسق بشأن الأسمدة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمساعدة الفنية التي يقدمها للاتفاقية الدستورية الشيلية في ما يتعلق بإدراج الحق في غذاء كافٍ في الدستور الجديد، والمساهمة التي يقدمها في صياغة "أمر وزاري بشأن إنشاء سجل وطني لتسجيل مجموعات العمل المحلية" في إطار مشروع مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة يعنى بالمساواة بين الجنسين في المناطق الريفية والسياحة في ألبانيا.

(5) تقديم الدعم إلى البرلمانين

10- تشمل التعاون الجاري بين فرع قانون التنمية والتحالفات البرلمانية تقديم الدعم للتحالف البرلماني الأفريقي من أجل وضع اللمسات الأخيرة على القانون النموذجي بشأن الأمن الغذائي والتغذوي في أفريقيا، والدعم الفني وتنمية القدرات في مجالات عديدة. وشارك فرع قانون التنمية أيضًا في عملية تقييم لهماكل حوكمة الشبكات البرلمانية وأنشطتها واحتياجاتها إلى الدعم الفني في مجالي الأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا. كما واصل تعاونه مع الشعب الفنية والمكاتب القطرية لمنظمة الأغذية والزراعة من أجل تقديم الدورات التدريبية على المستوى الوطني للبرلمانيين؛ وعلى سبيل المثال، سيتم توفير تدريب مخصص حول الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني بناء على طلب البرلمان الناميبي في سبتمبر/أيلول 2022. إضافة إلى ذلك، في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، قدم فرع قانون التنمية إلى برلمان بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي النتائج الرئيسية التي توصل إليها المطبوع المعنون "سن التشريعات لتعزيز الزراعة الإيكولوجية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. الخطوط التوجيهية لوضع قانون نموذجي بشأن الزراعة الإيكولوجية في برلمان بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي". وفي إطار المساعدة الفنية المقدمة حاليًا للجهة البرلمانية لمكافحة الجوع في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وأنشطة تنمية القدرات المتاحة لها، تم إصدار ثلاثة موجزات قانونية للبرلمانيين في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وتم أيضًا تقديم المساعدة إلى برلمان السوق المشتركة الجنوبية من أجل اعتماد مشروع قانون يتعلق بالزراعة الأسرية.

(6) تغيير المناخ

11- قدم فرع قانون التنمية إسهامات فنية كبيرة في صياغة استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بتغيير المناخ للفترة 2022-2031 التي تقرّ بأهمية الأطر القانونية والمؤسسية في التصدي لتغيير المناخ على المستوى القطري. كما أنه قام بتحديث استراتيجيته الخاصة المتعلقة بالقانون وتغيير المناخ، ومواءمتها مع الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031 ومع استراتيجية المنظمة الخاصة بتغيير المناخ للفترة 2022-2031 التي تم تأييدها خلال الدورة السبعين بعد المائة للمجلس.⁷ ويعمل فرع قانون التنمية الآن بصورة مباشرة مع مكتب تغيير المناخ والتنوع البيولوجي والبيئة على وضع خطة عمل على نطاق المنظمة لتنفيذ استراتيجية هذه الأخيرة الخاصة بتغيير المناخ.

⁷ انظر الفقرة 12 (و) والملرف جيم من الوثيقة CL 170/REP.

(7) المبادرة المتعلقة بتقييمات الأثر التنظيمي

12- تم إحراز تقدم في مبادرة فرع قانون التنمية المتعلقة بتقييمات الأثر التنظيمي التي تم الإبلاغ عنها للمرة الأولى في الوثيقة CCLM 113/6. ويتخذ فرع قانون التنمية خطوات لتطوير معارفه الخاصة في هذا المجال، وذلك من خلال العمل النشط مع إدارات المنظمة ووحدها الفنية ومع الشراكات الاستراتيجية. وبذلك، سيكون فرع قانون التنمية في وضعية أفضل لدعم رسم ملامح عمله وبرامجه في المستقبل، بما في ذلك تصميم المساعدة الفنية وتقديمها في المجالات الفنية التي تعنى بها المنظمة.

(8) التعاون مع الشركاء

13- واصل فرع قانون التنمية تعاونه مع الشراكة الرباعية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان)⁸ في مجالي نهج الصحة الواحدة، والتشريعات المتعلقة بمقاومة مضادات الميكروبات. وبعد تطوير أداة للتقييم التشريعي لمقاومة مضادات الميكروبات في إطار نهج صحة واحدة بقيادة فرع قانون التنمية، يجري العمل الآن على تطوير "أداة رباعية" في عام 2023. وستكون هذه الأداة الأولى والوحيدة التي تتناول التشريعات المتعلقة بمقاومة مضادات الميكروبات من منظور الصحة الواحدة (البشري والحيواني والنباتي والبيئي). ويمتد تعاون فرع قانون التنمية مع هؤلاء الشركاء إلى مجالات أخرى أيضاً تعتبر ذات صلة بالنسبة إلى التشريعات المتعلقة بالأغذية والزراعة: توسيع نطاق مشروع المساعدة القطرية والأنشطة العالمية المضطلع بها مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان؛ ومع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية في ما يتعلق بالتشريعات الخاصة بمبيدات الآفات (يدعم فرع قانون التنمية صياغة ثلاث وثائق توجيهية لتنفيذ مدونة السلوك الدولية لإدارة مبيدات الآفات)؛ ومع برنامج الأمم المتحدة للبيئة كجهة تنسيق لوضع معاهدة دولية بشأن المواد البلاستيكية (مساهمات فرع قانون التنمية بشأن المواد البلاستيكية البحرية والزراعية).

14- قاد فرع قانون التنمية، بالشراكة مع المنظمة الدولية لقانون التنمية، بحثاً قانونياً في أوغندا وهندوراس بشأن سن التشريعات للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي للفئات الضعيفة وعلى تغذيتها. وبالإضافة إلى النقاشات الوطنية التي أجريت في كلا البلدين والتي ستليها تقارير وموجزات قانونية وطنية، يستمر العمل لإجراء دراسة عالمية وإعداد موجز قانوني عالمي وعقد حدث عالمي مشترك بشأن الأمن الغذائي والتغذية في حالات الطوارئ.

15- ورَكَز التعاون مع المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص على مشروع بحثي حول الهياكل القانونية للمؤسسات الزراعية يتوخى وضع صك قانوني يتعلّق بهذه الهياكل. وفي هذا الصدد، قدم فرع قانون التنمية درسين اثنين خلال المدرسة الصيفية للمعهد الدولي في يوليو/تموز 2022 حيث تناول الدرس الأول الدليل القانوني المشترك بين المعهد الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشأن الزراعة التعاقدية لعام 2015؛ فيما تناول الدرس الثاني العمل الجاري في مجال الهياكل القانونية للمؤسسات الزراعية.

16- وأحرز التعاون القديم العهد بين فرع قانون التنمية ورابطة المحامين الدولية نتائج ملموسة في مايو/أيار 2022. فقد تم عقد حدثين اثنين لتنمية القدرات توجّها إلى المتخصصين في مجال القانون وتناولوا موضوع الاستثمارات الرشيدة في الزراعة، وذلك بالتعاون مع المعهد الدولي للبيئة والتنمية، ومركز كولومبيا للاستثمار المستدام، وفرع القانون الزراعي في رابطة المحامين الدولية. وأجرى المشاركون الذين مثلوا إقليمي أفريقيا وآسيا، نقاشات بشأن التحديات التي يواجهها الخبراء القانونيون في هذا الميدان والفرص السانحة أمامهم، مع الاسترشاد بمبادئ الاستثمار المسؤول في الزراعة ونُظم الأغذية التي اعتمدها لجنة الأمن الغذائي العالمي، والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة للحيازة.⁹

17- وأدّت فرص التعاون العديدة بين فرع قانون التنمية والشركاء إلى إعداد مطبوعات معرفية ومواد وفعاليات لتنمية القدرات. وتشمل بعض الأمثلة على ذلك: (1) التعاون مع أمانة اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهدة بالانقراض الذي أدى إلى إصدار دليل حول تنفيذ الاتفاقية من خلال الأطر القانونية الوطنية المتعلقة بمصايد الأسماك في عام 2020 وإلى عقد حلقتين تدريبيتين افتراضيتين على المستوى الإقليمي الفرعي بشأن استخدام الدليل، ومن المقرر عقد حلقة تدريبية ثالثة في نهاية عام 2022 أو بداية عام 2023؛ (2) والتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لوضع "دليل تشريعي بشأن مكافحة الجرائم في قطاع مصايد الأسماك" الذي سيتم إصداره بحلول نهاية عام 2022؛ (3) والتعاون مع مركز المحيط الواحد (One Ocean Hub)، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وشعبة مصايد الأسماك في منظمة الأغذية والزراعة للتشارك في تنظيم حدثين في يونيو/حزيران 2022 حول كيفية النهوض بحماية حقوق الإنسان لصغار الصيادين، بمشاركة المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان والبيئة. ويساهم فرع قانون التنمية حاليًا كذلك في وضع موجز سياسات ذي صلة؛ (4) والتعاون مع البنك الدولي، وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في الأمم المتحدة، والسلطة الدولية لقاع البحار، وكلية الحقوق في جامعة ملبورن؛ ومع مركز القانون البحري وقانون المحيطات في جامعة نانت، لإعداد دورات تدريبية إلكترونية بشأن "بناء القدرات في مجال حوكمة المحيطات" وتقديمها.

(9) تنمية القدرات، والمطبوعات، وأدوات التعلّم الأخرى

18- وضع فرع قانون التنمية دورات للتعلّم الإلكتروني تتناول بمعظمها القضايا المرتبطة بمصايد الأسماك، تم إطلاقها على الموقع الإلكتروني لأكاديمية التعلّم الإلكتروني التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة.¹⁰ وطوّر فرع قانون التنمية بالتعاون مع برنامج نانسن لنهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك وشعبة مصايد الأسماك في منظمة الأغذية والزراعة، دورة بعنوان "نُهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك - تنفيذ السياسات والقانون" تم إطلاقها في أكتوبر/تشرين الأول 2021. وعلاوة على ذلك، شارك فرع قانون التنمية في تنظيم سلسلة حلقات عمل افتراضية بين سبتمبر/أيلول 2020 وأبريل/نيسان 2021 لتدريب المشاركين من بلدان واقعة في أفريقيا وجنوب شرق آسيا على كيفية استخدام "أداة التشخيص لتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك من خلال الأطر السياسية والقانونية". وسيتم إصدار دورة في عام 2022 بعنوان "سن التشريعات الخاصة بمصايد الأسماك صغيرة النطاق" تم تطويرها بالتعاون مع مركز المحيط الواحد. وأخيرًا، تم إصدار ثلاث دورات أخرى واستضافتها في المنصة التدريبية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة (Capacitación para América Latina): دورتان تمهيدتان بشأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه

⁹ تتوفر معلومات إضافية وتسجيلات الندوات الإلكترونية على الرابطين التاليين: <https://www.ibanet.org/conference-details/CONF2216>

و <https://www.ibanet.org/conference-details/CONF2217>

¹⁰ <https://elearning.fao.org/?lang=ar>

والقضاء عليه (الترجمة إلى اللغة الإسبانية جارية)؛ ودورة بشأن الحق في غذاءٍ كافٍ في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، متاحة بصورة مجانية.¹¹

19- وتم تقديم أنشطة لتنمية القدرات أيضاً: (1) لغرب أفريقيا ووسطها بشأن استخدام أدوات التشخيص القانوني الخاصة بفرع قانون التنمية والمتعلقة بمصايد الأسماك الحرفية والمستدامة، وبنهج النظم الإيكولوجية في مصايد الأسماك، وبالتقييم والمراجعة القانونية لتربية الأحياء المائية، وبمقاومة مضادات الميكروبات؛ (2) ولشيلي والسلفادور في سياق عملية المراجعة الدستورية التي يجريها كل منهما، في ما يخص "الحق في الغذاء في شيلي: المساهمات والتجارب لوضع الدستور الجديد" والتي شارك فيها المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء من جملة مشاركين بارزين آخرين.

20- ويستمر فرع قانون التنمية بإنتاج وفرة من المطبوعات، لا سيما في مجال الموجزات القانونية والمطبوعات المعدّة مع شركاء حول مجموعة واسعة من المواضيع. ويرجى الرجوع إلى الملحق للاطلاع على قائمة المطبوعات الكاملة منذ صدور الوثيقة CCLM 113/6.

(10) البيانات التي تستجيب للطلب من أجل الحصول على معلومات محدّثة بشأن صنع القرارات

21- في حين تستمر FAOLEX، وهي قاعدة البيانات الرئيسية المتعلقة بالتشريعات والسياسات التابعة لفرع قانون التنمية، في النمو مع تزايد عدد مستخدميها، فهي تركز أيضاً على دمج قواعد البيانات المواضيعية ذات الصلة في نظام فعال ومتأزر للبيانات القانونية. وترد في ما يلي آخر المستجدات في هذا الصدد منذ صدور الوثيقة CCLM 113/6.

22- تم إعداد قاعدة البيانات الخاصة بتدابير دولة الميناء **PORT-LEX** للسماح برصد حالة تنفيذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، بعد دخوله حيز التنفيذ. وتجمع قاعدة البيانات هذه تدابير دولة الميناء الوطنية والإقليمية (من خلال المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك) التي تم اعتمادها لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه. ومن خلال توفير أفضل الممارسات، ستساعد قاعدة البيانات هذه البلدان والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك على تنسيق جهودها عند اعتماد تدابير دولة الميناء وتنفيذها.

23- وتم إطلاق قاعدة البيانات المواضيعية **AQUALEX** في مطلع شهر مارس/آذار 2022 وجرى عرضها خلال الأسبوع العالمي للمياه في داكار، السنغال، بُعيد ذلك. وتم إنتاج شريط فيديو ترويجي، وإن العمل جارٍ، رهنًا بتوافر الموارد، لمواصلة إثراء قاعدة البيانات بتحليلات القوانين الوطنية المتعلقة بالمياه والصكوك الخاصة بالأحواض العابرة للحدود.

24- وتم إطلاق قاعدة البيانات الخاصة بمقاومة مضادات الميكروبات **AMR-LEX** في يوليو/تموز 2022. وإن قاعدة البيانات هذه ممولة من صندوق فليمنغ (الوكالة البريطانية للتنمية) والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي، وهي قاعدة بيانات مواضيعية تجمع التشريعات والسياسات المتعلقة بمكافحة مقاومة مضادات الميكروبات في النظم الزراعية والغذائية.

25- من المزمع إطلاق قاعدة البيانات المتعلقة بمصايد الأسماك الصغيرة النطاق **SSF-LEX** خلال المؤتمر العالمي الرابع بشأن مصايد الأسماك الصغيرة النطاق الذي سيعقد في جنوب أفريقيا في نوفمبر/تشرين الثاني 2022 بمناسبة الاحتفال بالسنة الدولية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الحرفية 2022. وإن قاعدة البيانات المواضيعية هذه مخصصة

¹¹ <https://capacitacion.fao.org/>

بالكامل لقطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق. كما أنّها تقدّم الملامح القطرية مع معلومات عن الالتزامات الدولية والإقليمية، فضلاً عن تحليل موجز للقوانين والسياسات الوطنية التي تعتبر ذات صلة بالنسبة إلى مصايد الأسماك صغيرة النطاق والتي تدعم تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق.

رابعاً - الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب اللجنة

26- إنّ لجنة الشؤون الدستورية والقانونية مدعوة إلى القيام بما يلي:

- (أ) الأخذ علماً بتقرير الإحاطة هذا وتقديم التوجيهات، حسبما تراه مناسباً؛
- (ب) والأخذ علماً، على وجه الخصوص، بالجهود التي يبذلها فرع قانون التنمية في ما يتعلق بمبادرته الخاصة بتقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي للتشريعات وبجهوده في مجال التواصل، بما في ذلك المائدة المستديرة الرفيعة المستوى والمحاضرة القانونية، وتشجيع الأعضاء على دعم مثل هذه المبادرات؛
- (ج) والأخذ علماً بتزايد توافر المعلومات والتوجيهات القانونية المخصصة للأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين وإمكانية وصولهم إليها، بما في ذلك من خلال قواعد البيانات القانونية الفرعية والدورات التعليمية الإلكترونية والموجزات القانونية الصادرة عن المنظمة؛
- (د) والتأكيد مجدداً على أهمية وجود أطر قانونية سليمة وتنفيذها الفعّال من أجل تحقيق الأفضليات الأربع وأهداف التنمية المستدامة، والأخذ علماً بالحاجة إلى زيادة موارد العمل في مجال قانون التنمية.

الملحق

قائمة بالمطبوعات – أكتوبر/تشرين الأول 2021 إلى سبتمبر/أيلول 2022

Legal Papers

- Vapnek, J. and Boaz, P. 2021. *Legislative and regulatory frameworks for family farming*. FAO legal papers, No. 108. Rome, FAO. <https://doi.org/10.4060/cb6922en>.
- Knox, J.H. and Morgera, E. 2022. *Human rights and the environment – The interdependence of human rights and a healthy environment in the context of national legislation on natural resources*. FAO Legal Papers No. 109. Rome, FAO. <https://doi.org/10.4060/cb9664en>.
- Kenney, N. 2022. *Achieving de facto gender equality in land, forest and fisheries tenure – Scaling up the adoption of temporary special measures in national legal frameworks*. FAO Legal Papers No. 110. Rome, FAO. <https://doi.org/10.4060/cb9701en>.
- Knight, R. 2022. *Tackling land corruption by political elites – The need for a multi-disciplinary, participatory approach*. FAO Legal Papers No. 111. Rome, FAO. <https://doi.org/10.4060/cc0079en>.

Legal Briefs

- Blondeau, S. and Korzenszky, A. 2022. *Family farming*. Legal Brief N. 8. Rome, FAO. <https://www.fao.org/3/cb8227en/cb8227en.pdf>.
- *Legislar para garantizar los derechos de las mujeres rurales en América Latina y el Caribe – Nota de orientación jurídica para parlamentarios en América Latina y el Caribe*. N. 8, 2021. <https://www.fao.org/3/cb7926es/cb7926es.pdf>.
- *Legislar para Promover la Agricultura Familiar en América Latina y el Caribe – Nota de orientación jurídica para parlamentarios en América Latina y el Caribe*. N. 9, 2022. <https://www.fao.org/3/cb8765es/cb8765es.pdf>.
- *Legislar para prevenir y disminuir las pérdidas y desperdicios de alimentos – Nota de orientación jurídica para parlamentarios en América Latina y el Caribe*. N. 10, 2022. <https://www.fao.org/3/cc0664es/cc0664es.pdf>.
- FAO. 2021. *El reconocimiento constitucional del derecho a la alimentación adecuada en El Salvador*. Santiago Chile. <https://www.fao.org/3/cb8050es/cb8050es.pdf>.

Partner Publications

- GIZ and FAO. 2021. *Guidelines on Strengthening Gender Equality in Land Registration – Southeast Europe 2021*. Rome. <https://doi.org/10.4060/cb2857en>.
- FAO. 2021. *Legislating for an ecosystem approach to fisheries – Revisited – An update of the 2011 legal study on the ecosystem approach to fisheries*. FAO EAF-Nansen Programme Report No. 36. Rome. <https://doi.org/10.4060/cb6750en>.
- UNIDROIT and IFAD. 2021. *UNIDROIT/IFAD Legal Guide on Agricultural Land Investment Contracts*. Rome. <https://www.unidroit.org/wp-content/uploads/2021/10/ALICGuidehy.pdf>.
- FAO. 2021. *Assessment of agricultural plastics and their sustainability. A call for action*. Rome. <https://doi.org/10.4060/cb7856en>.

- Cook, K., Rosenbaum, K. L. and Poulain, F. 2021. *Building resilience to climate change and disaster risks for small-scale fisheries communities. A human-rights-based approach to the implementation of Chapter 9 of the Voluntary Guidelines for Securing Sustainable Small-Scale Fisheries in the Context of Food Security and Poverty Eradication*. Rome, FAO. <https://doi.org/10.4060/cb7616en>.
- FAO. 2021. *Consumer organizations and the right to adequate food– Making the connections*. Rome. <https://doi.org/10.4060/cb3685en>.
- Pasarín Linares, V. 2022. *El rol de la normativa en la promoción de dietas saludables desde la perspectiva de los sistemas alimentarios - Ejemplos en América Latina*. Santiago de Chile, FAO. <https://doi.org/10.4060/cb7076es>.
- Nakamura, J.N. and Amador, T. 2022. *Legal report on the ecosystem approach to fisheries in Togo – An analysis of the ecosystem approach to fisheries in selected national policy and legal instruments of Togo*. FAO EAF-Nansen Programme Report No. 46. Rome. <https://doi.org/10.4060/cc0177en>.
- Nakamura, J.N., Amador, T. 2022. *Legal report on the ecosystem approach to fisheries in Ghana – An analysis of the ecosystem approach to fisheries in selected national policy and legal instruments of Ghana*. EAF-Nansen Programme No. 44. Rome, FAO. <https://doi.org/10.4060/cb9563en>.
- FAO and UNCCD. 2022. *Technical Guide on the Integration of the Voluntary Guidelines on the Responsible Governance of Tenure of Land, Fisheries and Forests in the Context of National Food Security into the Implementation of the United Nations Convention to Combat Desertification and Land Degradation Neutrality*. FAO, Rome and UNCCD, Bonn. <https://doi.org/10.4060/cb9656en>.
- [Achieving SDG indicator 5.a.2 in the Western Balkans and beyond](https://www.fao.org/3/cb9475en/cb9475en.pdf). *Partnerships for Gender Equality in Land Ownership and Control*, Third Ed. 2022. <https://www.fao.org/3/cb9475en/cb9475en.pdf>.
- FAO. 2022. *A policy and legal diagnostic tool for sustainable small-scale fisheries – In support of the implementation of the Voluntary Guidelines for Securing Sustainable Small-Scale Fisheries in the Context of Food Security and Poverty Eradication*. Rome. <https://doi.org/10.4060/cb8234en>.
- FAO. 2022. *Making way: developing national legal and policy frameworks for pastoral mobility*. FAO Animal Production and Health Guidelines, No. 28. Rome. <https://doi.org/10.4060/cb8461en>.
- [La protección de los derechos de las mujeres rurales en América Latina](https://intercoonecta.aecid.es/Gestin%20del%20conocimiento/Mujeres-Rurales-%20derechos.pdf). *Estado actual de la legislación y políticas existentes en el contexto de post pandemia COVID 19*. FAO. 2022. <https://intercoonecta.aecid.es/Gestin%20del%20conocimiento/Mujeres-Rurales-%20derechos.pdf>.
- FAO. 2022. *European good practices on land banking*. FAO Study and Recommendations. Budapest. <https://doi.org/10.4060/cb8307en>
<https://www.fao.org/3/cb8307en/cb8307en.pdf>.